



أثر قرار الاستثمار على الأداء المالي

دراسة تحليلية لعينة من المصارف التجارية العراقية للمدة من 2006-2015

الباحث حسين عبد الحسن علي الضرب

أ.م.د. سعدي احمد حميد الموسوي

المستخلص

تناولت الدراسة موضوعاً في غاية الأهمية ، في الفكر المالي المعاصر، وهو أساس حقل الإدارة المالية المعاصرة والمتمثل في اثر قرار الاستثمار على الاداء المالي ، إذ هدفت الدراسة الى اشتقاق و قياس نسب قرار الاستثمار وتحليلها فضلاً عن قياس مؤشرات الاداء المالي وتحليلها لعينة من المصارف التجارية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية لمعرفة دور قرار الاستثمار في الاداء المالي فيها وتهدف أيضاً إلى بيان علاقة الارتباط بين متغيرات الدراسة ودرجة تأثير قرار الاستثمار في الاداء المالي وتجدت مشكلة الدراسة في التساؤل الآتي :

- ماهو المدى والارتباط الفكري الذي تعكسه قرارات الاستثمار في تحقيق مستويات مقبولة من الاداء المالي يسهم بشكل فعال في تحقيق الاهداف المرسومة في المصارف عينة الدراسة ؟
وقد تم اختيار عينة الدراسة من المصارف التجارية العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية المتمثلة بعشرة مصارف تجارية عراقية تم دراستها لمدة عشر سنوات من 2006 - 2015 وقد تم استخدام نسبة الموجودات المتداولة الى مجموع الموجودات لقياس المتغير المستقل (X) ، واستخدم معدل العائد على الاموال المتاحة لقياس المتغير التابع (Y)، وتم استخدام عدد من الأساليب الإحصائية لقياس العلاقات بين متغيرات الدراسة وهي : الوسط الحسابي ، ومعامل الارتباط البسيط (r) واختبار (T) ومعامل الانحدار البسيط (b) واختبار (F) فضلاً عن معامل التحديد (R²).

اما اهم النتائج التي توصلت اليها الدراسة هي وجود علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية ومعنوية وعلاقة اثر ذات دلالة احصائية ومعنوية لقرار الاستثمار في الاداء المالي وهذا ما يؤيد فرضيات الوجود للدراسة .

Abstract

The study has dealt with a very important topic, in the modern financial thought, which is the basis of the modern financial management field that represented by the impact of the investment decision on financial performance, The study aimed to derive and measure the ratios of investment decision and analyze it as well as to measure financial performance indicators and analyze it for a sample of commercial banks listed in the Iraqi market for Stock Exchange to know the role of investment decision in financial performance with it and also it aims to show the correlation between the variables of the study and the impact of the investment decision in financial performance and embodied the problem of study in the following question:

- What is the extent and Intellectual connection reflected by the investment decisions in achieving acceptable levels of financial performance contribute effectively to achieve the objectives set in the banks sample study?

The sample of the study was selected from the Iraqi commercial banks that listed in the Iraqi Stock Exchange of ten Iraqi commercial banks that have studied for ten years from 2006 to 2015. The rate of current assets to total assets was used to



measure the independent variable (X), The mean rate of return on the available funds was used to measure the Y variable. A number of statistical methods were used to measure the relationships between the study variables: arithmetic mean, simple correlation coefficient (r), T test, simple regression coefficient (b) and F (R2).

The most important findings of the study are the existence of a correlation relationship of statistical significance and moral relationship and the impact of significant statistical and moral decision to invest in financial performance and this supports the presuppositions of the study.

المقدمة

يعد قرار الاستثمار من الموضوعات المهمة التي تتبوأ مكانا رئيسيا في مختلف الدول المتقدمة والنامية على حد سواء من أجل رفع معدلات ارباح منشآت الأعمال وتحقيق استقرارها الاقتصادي ، وقد شهد الاستثمار تطورات كبيرة من نواحي متعددة، حيث ظهرت نظريات عديدة تناولت هذا الموضوع هدفت إلى تعظيم العائد المتوقع من الاستثمار وتخفيض المخاطر إلى مستويات مقبولة .

ويعد النشاط المصرفي ذا أهمية إستثنائية في عملية التقدم الاقتصادي والتنموي لمعظم البلدان ، وان المنشآت المالية لا سيما المصرفية منها تأخذ بنظر الاعتبار عند تعظيم ارباحها و تدنية تكاليفها دراسته العوائد المتحققة وعنصر المخاطرة لتجنب هذه المنشآت مخاطر السيولة اليومية والقدرة الائتمانية في اوقات الأزمات التي قد تتعرض لها .

وطالما ان المستثمر الرشيد يسعى الى تعظيم المنفعة من الموارد المتاحة من خلال استثمارها في موجودات تحقق له العوائد المطلوبه ، فانه يعمل على المبادله مابين العائد والمخاطره في قرار الاستثمار واختيار الاستثمار الذي يحقق له اعلى عائد بأقل مخاطرة اذا ماكانت العوائد والمخاطرة مختلفه من استثمار إلى اخر . اذ تهدف هذه الدراسة الى بيان علاقته اثر قرار الاستثمار على الاداء المالي. و تم اختيار عشرة مصارف كعينة عمدية لتكون عينة للدراسة التي بلغت نسبتها (43%) من مجتمع الدراسة والبالغ 23 مصرف ولمدة عشر سنوات من 2006- 2015 ، اذ شملت هذه الدراسة على أربعة مباحث تضمن المبحث الأول المنهجية العلمية للدراسة اما المبحث الثاني فتضمن الجانب النظري للدراسة لكل قرار الاستثمار والاداء المالي ، اما المبحث الثالث فقد اشتمل تحليل المؤشرات المستخدمة فضلا عن قياس العلاقات بين المتغيرات ، اما المبحث الرابع فقد تضمن أهم الاستنتاجات والتوصيات التي توصلت إليها الدراسة الحالية.

المبحث الأول - المنهجية العلمية للدراسة

أولاً : مشكلة الدراسة :

يعد الأداء المالي لمنشآت الأعمال مفهوماً جوهرياً مهماً ، فهو المرآة العاكسة لأنشطة المنشأة وانجازاتها فهو نتاج النشاط الذي تمارسه المنشأة ويحدد مستوى انجازها ومدى استغلالها لمواردها المتاحة بالإضافة الى امكانياتها، آذ يشار إليه بأنه انعكاس لقدرة المنشأة على تحقيق أهدافها ، وان الاداء المالي الجيد يكون نتيجة عوامل عديدة منها المبادلة بين العائد والمخاطرة .

وفي القرارات الاستثمارية الأكثر أهمية هناك نوعان من الاعتبارات المالية الرئيسية التي يتعرض كل قرار استثماري لبعض خصائصهما وهما العائد والمخاطرة، ولا شك أن اتخاذ القرار الاستثماري من قبل المستثمر لا يتم عشوائياً نظراً لعدم توقع الأحداث في المستقبل ، وبالنظر للقرارات الاستثمارية غير المجدية والتي غالباً ما تضع المستثمر في دائرة الخسارة ،لذا لابد من الاتجاه نحو مبدأ المبادلة ما بين العائد والمخاطرة لغرض المساعدة في اتخاذ القرار المناسب ، وبالتالي انعكاس نتيجة هذا القرار على الاداء المالي للمنشأة، ومما سبق يمكن تحديد مشكلة الدراسة في التساؤل الآتي :

- ماهو المدى والارتباط الفكري الذي تعكسه قرارات الاستثمار في تحقيق مستويات مقبولة من

الاداء المالي يسهم بشكل فعال في تحقيق الاهداف المرسومة في المصارف عينة الدراسة ؟

ثانياً : أهمية الدراسة :

تبرز أهمية الدراسة في جوانب متعددة منها أهمية الحقل المعرفي التي تنتمي اليه وهو حقل ادارة الاعمال في المنظمات الهادفة الى تحقيق الربحية وعلى وجه الخصوص تبرز الاهمية من خلال الاطار الفكري الذي تنتمي اليه والمتمثل بالادارة المالية وجوانب الفكر المالي الذي بحثت فيه ، والمتمثل باختيار متغيرات في غاية الاهمية وهي قرار الاستثمار وهو من المتغيرات المهمة جدا في الفكر المالي والذي يعد احد اهم قرارات الادارة المالية المتمثلة (قرار الاستثمار ، قرار التمويل و قرار مقسوم الارباح)،اذ تعد القرارات الاستثمارية من اهم القرارات التي تتخذها إدارة الشركات والتي يتوقف عليه مستقبلها، وقدرتها على الاستمرار، بل ربما يتعدى ذلك ليصل أثره على اقتصاد الدولة، اضافة الى اهمية الاداء المالي في المنظمات عامة والمصارف عينة الدراسة خاصة لارتباطه ارتباط وثيق لتحقيق الهدف الاستراتيجي للادارة المالية المتمثل بتعظيم القيمة السوقية للمنشأة.

ثالثاً : أهداف الدراسة : تسعى الدراسة الى تحقيق الاهداف الآتية :

أ- اشتقاق وقياس ابرز مؤشرات ومقاييس قرار الاستثمار .

ب- تشخيص وتحديد وقياس ابرز مؤشرات الاداء المالي .

ت- قياس و تحليل علاقة الارتباط و الاثر لقرار الاستثمار في الاداء المالي.

رابعاً : فرضيات الدراسة : لغرض تحقيق الأهداف المرجوة من الدراسة وتحليل الحلول المثلى لمشكلتها تم

صياغة الفرضيات التي تتمثل بالآتي:

أ- توجد علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية ومعنوية بين قرار الاستثمار و الأداء المالي .

ب- توجد علاقة أثر ذات دلالة احصائية ومعنوية لقرار الاستثمار في الاداء المالي .

خامسا : حدود الدراسة : للدراسة حدود زمانية ومكانية يمكن تحديدها كالآتي:

- أ- الحدود الزمانية للدراسة :تتمثل الحدود الزمانية للدراسة في السنوات التي اعتمدها الدراسة لاختبارمتغيراتها والعلاقات الرابطة بينها وفق سلسله زمنية للفترة من السنة (2006) ولغاية (2015).
- ب- الحدود المكانية: تتمثل الحدود المكانية في المصارف التجارية المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية إذ انها تمثل مجتمع الدراسة ، و تم اختيار عينة الدراسة على وفق تقنيات العينة العمدية (القصدية) لعشرة مصارف تجارية من المصارف المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية وكما في الجدول (1).

الجدول (1) المصارف التجارية العراقية لعينة الدراسة (المبالغ بالدينار)

ت	اسم المصرف	تاريخ التأسيس	راس المال التأسيسي
1	بغداد	1992	1000000000
2	التجاري العراقي	1992	1500000000
3	الشرق الاوسط	1993	4000000000
4	الاستثمار العراقي	1993	1000000000
5	الاهلي	1995	4000000000
6	الائتمان	1998	2000000000
7	دار السلام للاستثمار	1998	2000000000
8	بابل	1999	5000000000
9	الخليج التجاري	1999	6000000000
10	سومر التجاري	1999	4000000000

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على القوائم المالية للمصارف التجارية عينة الدراسة.

وهناك مجموعة من الأسباب التي أدت الى اختيار هذه المصارف العشرة من دون غيرها من المصارف التجارية العراقية ومن أهم هذه الأسباب الآتي:

- 1- تاريخ تأسيس المصارف العشرة كان قبل سنة 2000 مما يدل على ان هذه المصارف لديها مايكفي من الخبرة لمزاولة الاعمال المصرفية في سنة 2006 وما بعدها.
- 2- جميع المصارف العشرة مدرجة في سوق العراق للاوراق المالية اذ كان تاريخ ادراجها في سنة 2004 وهذا يدل على ان بياناتها وقوائمها المالية مثبتة بشكل رسمي في سنة 2006 في السوق.
- 3- جميع المصارف العشرة مستمرة في مزاولة اعمالها المصرفية وانشطتها المختلفة خلال مدة الدراسة .

سادسا : اساليب جمع البيانات :

- أ- الجانب النظري من الدراسة: تم الاعتماد لارساء الجانب النظري من الدراسة على مجموعة من المصادر العربية والاجنبية المتعلقة بموضوع الدراسة الحالية والمتمثلة باسهامات الباحثين والكتاب

التي تشمل الكتب العلمية والرسائل والاطاريح والبحوث والمقالات والدوريات المنشورة في مجلات رصينة ، وشبكة المعلومات العالمية (الانترنت).

ب- الجانب العملي من الدراسة: تم الاعتماد في جمع البيانات اللازمة لقياس متغيرات الدراسة على التقارير المالية السنوية للمصارف الممثلة لعينة الدراسة للمدة (2006-2015) ، والنشرات السنوية على الموقع الإلكتروني لسوق العراق للأوراق المالية ، وقد تم دراسة هذه التقارير وتحليلها بغية الحصول على النتائج المرجوة التي تخص الدراسة الحالية .

سابعا : الاساليب المالية و الاحصائية المستخدمة:

تم استخدام بعض المؤشرات والنسب المالية المعتمدة في التحليل المالي لمتغيرات الدراسة، إذ تم الاعتماد على نسبة الموجودات المتداولة الى مجموع الموجودات لقياس قرار الاستثمار (المتغير المستقل) ، واعتمدت الدراسة على معدل العائد على الاموال المتاحة لقياس الاداء المالي (المتغير التابع). وتم الاعتماد على مجموعة من المقاييس الإحصائية التي تستخدم في تحليل العلاقات بين متغيرات الدراسة ، فقد تم استخدام الوسط الحسابي لاستخراج المعدلات الخاصة بكل مصرف والخاصة بكل سنة من سنوات الدراسة فضلا عن استخراج المعدل العام لسنوات الدراسة، وتم استخدام معامل الارتباط البسيط (r²) والاختبار المتعلق بالارتباط البسيط وهو اختبار T لقياس واختبار علاقة الارتباط بين متغيرات الدراسة ومؤشراتها ، وكذلك استخدام معامل الانحدار (b) والاختبار المتعلق به وهو اختبار (F) لقياس واختبار علاقة الأثر بين متغيرات الدراسة ومؤشراتها ، فضلا عن استخدام معامل التحديد (R²) لتفسير العلاقة بين المتغيرات .

المبحث الثاني - الاطار النظري للدراسة

اولا : قرار الاستثمار

1- مفهوم قرار الاستثمار :

يعد قرار الاستثمار احد اهم القرارات الرئيسية الثلاثة للادارة المالية في المنشأة (قرار التمويل ، قرار الاستثمار ، قرار المقسوم) والتي تسهم في بناء وخلق القيمة للمنشأة (Horn & Wachowicz , 2009: 2). ويمتاز قرار الاستثمار كونه اكثر القرارات خطورة بسبب ارتباطه المالي الكبير ويهدف قرار الاستثمار الى تحقيق عوائد خلال سنوات متتالية (محمود ودباش ، 2016 : 90). ويعد قرار الاستثمار ايضا من أهم وظائف المدير المالي في المنشأة ، اذ يجب على المدير المالي أن يوازن التكاليف والفوائد المترتبة على كل الاستثمارات والمشاريع التي يقرر ان تكون مؤهلة للاستخدامات الجيدة باعتبارها ان اموال المساهمين استثمرت في المنشأة ، وبذلك فان مثل هذه القرارات الاستثمارية تشكل أساسا ما تقوم به المنشأة وعمّا إذا كان هذا القرار سيضيف قيمة لاصحابها او للمساهمين (Berk et al , 2012: 9).

ومن وجهة نظر (Jagaougo & Mutsweuju , 2014 : 92) فان قرار الاستثمار هو القرار الذي يتخذ من المستثمرين ومدراء الاستثمار من خلال اجراء تحليل الاستثمار بالاستفادة من التحليل الاساسي والتحليل الفني والاحكام وغالبا ما تدعم قرارات الاستثمار بادوات اتخاذ القرار، اما من الناحية المالية فقد



عرف قرار الاستثمار بأنه القرار الذي يقوم على صرف الانفاق الفوري من اجل تحقيق ربح او فائده على سنوات او فترات متتابعه (9 : 2011 , Piget). اما (عوض، 2007: 242) فقد عرف قرار الاستثمار على انه توظيف موارد او اموال المنشأة في الموجودات المتنوعة المتمثلة بالموجودات الثابتة والموجودات المتدالة .

ومما سبق يمكن تعريف قرار الاستثمار على انه القرار الذي يتخذ من قبل مدراء الاستثمار والذي بموجبه يتم الاستخدام الامثل للموارد المتاحة للمنشأة وتوزيعها بين الموجودات الثابتة والموجودات المتدالة وبناء هيكل الاموال الذي يمكن المنشأة من خلاله الوصول الى تحقيق الاهداف المرسومة .

2- انواع القرارات الاستثمارية:

أ- **قرارات الاستثمار قصيرة الأمد** :- تتضمن هذه القرارات الاستثمار في الموجودات المتدالة التي تشكل الجزء المهم للاستثمارات الماليه الداخليه للمنشأة والتي تنحصر بالقرارات الرئيسييه للموجودات المتدوله مثل النقد والاستثمارات المؤقتة والذمم المدينة والمخزون السلعي ، لذلك فان القرار السليم في القرارات الاستثمارية قصيرة الأجل هو الذي يضمن الحجم الاقتصادي الأمثل لحجم الاستثمار بالموجودات المتدالة (الزبيدي، 70 : 2004).

ب- **قرارات الاستثمار طويلة الأجل** :- تتضمن هذه القرارات الاستثمار في الموجودات الثابتة ، اذ تعد هذه القرارات من اخطر واصعب القرارات الماليه وذلك لكون ان المبالغ المنفقه في هذه الاستثمارات تكون كبيرة جداً والعوائد المنتظرة من هذه الاستثمارات لفترة زمنية طويلة تتجاوز في بعض الاحيان سنوات عديدة(عبد الرحمن وسليمان، 2007: 228).

3- أسس اتخاذ القرار الاستثماري:

يبنى قرار الاستثمار على اعتبارات عديدة ، لكل منها أبعاده الخاصة وقد تكون هذه الاعتبارات متضاربة في بعض الأحيان، ولكن يبقى على المستثمر ولاتخاذ القرار المناسب الذي يكون عادة مبنياً على أسس عقلانية وبعيدة عن الارتجال أن يوفق بين جميع هذه الاعتبارات وان الاسس التي يقوم عليها القرار الاستثماري هي :

أ- **العائد المتوقع** :- إن من سمات المستثمر الرشيد سعيه لتحقيق أقصى العوائد الممكنة وبأقل مخاطرة محتملة، ذلك إن الهدف من تضحيتة بأمواله هو تطلعه للحصول على عوائد في المستقبل وعدم تعرضه للخسارة (الشواورة، 2008 : 37).

ب- **المخاطرة** : يحاول المستثمر قدر الإمكان تجنب المخاطرة أو الحد منها عند اتخاذ قراره الاستثماري وتجدر الإشارة إلى إن المخاطرة هي احتمالات تحقيق الخسارة أو بعبارة أخرى هي الاختلاف او التقلبات في العوائد الفعلية عن العوائد المتوقعة (التميمي وسلام، 2004 : 23).

ت- **العامل الزمني (التوقيت)** :- يعد الوقت عاملاً مهماً في الاستثمار إذ يقوم المستثمر بتحديد المدة الزمنية التي سيحتفظ بها لامتلاكه الأصول وفقاً لأهداف الاستثمار عندما يقوم بشراء تلك الأصول ، إذ يقوم المستثمر بتبني فترة زمنية مناسبة تتناسب مع العائد والمخاطرة (ابو الضيف، 2011 : 29) .



ومما سبق واستنادا على ماورد من مفاهيم لقرار الاستثمار من وجهة النظر المالية واتفاق الدراسة الحالية مع مفهوم قرار الاستثمار الذي يتضمن توزيع اموال المنشأة بين الموجودات المتداولة والموجودات الثابتة ، فضلا عن تصنيف الباحثين لقرار الاستثمار إلى قرارات الاستثمار قصيرة الاجل المتضمنة الاستثمار بالموجودات المتداولة وقرارات طويلة الاجل المتضمنة الاستثمار بالموجودات الثابتة ، وبالتالي يمكن اشتقاق النسب الاتية للحكم على كيفية الاستخدام الامثل للاموال في قرار الاستثمار وهي :

المتداولة الموجودات مجموع $100 \times \dots\dots\dots (1)$

المتداولة الموجودات الثابتة الموجودات $100 \times \dots\dots\dots (2)$

ثانيا: الأداء المالي ومؤشرات قياسية :

1- مفهوم الأداء المالي :

عُرف الاداء المالي على انه بيان لاثر القرارات المالية المتخذة في منشآت الاعمال والتي تتعلق بمجالات التمويل والاستثمار ومقسوم الارباح والتي من خلالها يتم الاستغلال الامثل للموارد المالية المتاحة من اجل تحقيق الاهداف المالية لمنشأة الاعمال بكفاءة وفاعلية (الموسوي، 2013 : 92). او هو تعبير عن اداء الاعمال باستخدام مؤشرات مالية والمتمثلة بالربحية والنمو والتقييم وانه السائد الرئيس للاعمال المختلفة التي تمارسها المنشآت (Miller & Dess, 1996:14). بينما يرى (الموسوي واخرون، 2016: 208) بان الاداء المالي ماهو الا قدرة المنشأة على تحقيق اهدافها المالية باستخدام الوسائل المالية المتمثلة بمعدل نسب الربحية ومعدل نسبة المديونية ونسبة السيولة بكفاءة وفاعلية. كما يمكن تعريف الاداء المالي بانه آلية تُمكن من فعالية تعبئة واستخدام الوسائل المتاحة في المنشأة من خلال استغلال مواردها بصورة مثلى وهو ما يؤدي الى تحقيق الاهداف الموضوعية من قبل الادارة المتمثلة بخفض التكاليف وزيادة العائد (مسعودي ، 2015 : 23). وان الاداء المالي نشاط واسع تقوم به المنشآت من خلال التكيف مع البيئة المحيطة واستغلال الموارد المتاحة بكفاءة وفاعلية لغرض الوصول إلى تحقيق أهدافها في البقاء والنمو والربحية والسيولة والأمان (الجليحاوي ، 2010 : 85). وترى (دزابت ومبروكه ، 2014 : 13) بأن الاداء المالي الجيد وسيلة لتعظيم النتائج من خلال تحسين العائد ، و يتحقق ذلك بتخفيض التكاليف و تعظيم الإيرادات بصفة مستمرة تمتد إلى المدى المتوسط والطويل ، بهدف تحقيق كل من التراكم في الثروة و الاستقرار في مستوى الأداء. او ان الاداء المالي يعني الاجراءات الصحيحة لاداء الادارة المالية للمنشأة خلال فترة زمنية معينة (Bhunia et al , 2011 : 269).

ومما سبق يمكن تعريف الاداء المالي على انه احد الوسائل المهمة التي تستخدم في تقييم الاداء الكلي للمنشأة ويتم ذلك من خلال استخدام المؤشرات او النسب المالية مثل السيولة والربحية وكفاية راس المال من اجل تحقيق الامان للمنشأة وكذلك يمكن المدراء من تقييم المركز المالي للمنشأة من خلال استخدام القوائم المالية .

2- المؤشرات او النسب المالية المستخدمة لقياس الاداء المالي:



تحليل النسب المالية هي أداة تفيد الإدارة من فهم النتائج المالية والاتجاهات مع مرور الوقت، وتوفير المؤشرات الرئيسية للأداء التنظيمي، ويستخدم مدراء تحليل النسب لتحديد نقاط القوة ونقاط الضعف التي يمكن من خلالها تشكيل الاستراتيجيات للمنشأة و، قد يستخدم الممولين تحليل النسب لقياس النتائج الخاصة بك ضد المنظمات الأخرى أو إصدار الأحكام بشأن فعالية الإدارة (Poznanski et al , 1) (2013 :) وتتضمن المؤشرات المالية مجموعة من النسب وهي :

أ- **مؤشرات الربحية** : تعد نسب الربحية عموماً من النسب الأساسية من أجل تقييم أداء المنشأة من حيث الأرباح ، فإذا كانت نسبة ربحية المنشأة أعلى نسبياً بالمقارنة مع المنافسين في نفس القطاع فهذا يدل على كفاءة أداء المنشأة ، أو ان ربحية المنشأة هي اعلى من ربحية متوسط الصناعة أو النسب نفسها في السنوات السابقة في نفس المنشأة (Dufera, 2010: 27). وتتضمن مجموعة من المؤشرات هي :

1- **معدل العائد على حق الملكية** : (Return on Equity (ROE): ويعرف العائد على حق الملكية بأنه المبلغ الذي يعبر عنه بنسبة مئوية وتحصل عليه المنشأة من الاستثمار في الأسهم العادية خلال فترة معينة. (Hitchner، 2003 : 16). ويمكن قياسه وفق المعادلة الآتية :

$$\text{الدخل صافي الملكية حق} \times 100 \dots\dots\dots (3)$$

(Brigham&Houston , 2009 : 97) (Mcmillan, 2003 : 111) .

2- **معدل العائد على الاموال المتاحة** : يقيس هذا المؤشر كفاءة إدارة المصرف في توليد الأرباح من الاموال المتاحة والمتمثلة بحق الملكية والودائع. (أبو حمد، 2002: 325). وبعبارة اخرى فان هذه النسبة تشير الى فاعلية استثمار الاموال المتاحة للمصرف (سعيد، 2012 : 147). ويقاس معدل العائد على الاموال المتاحة وفق الصيغة الآتية :

$$\text{الربح صافي الملكية حق} + \text{الودائع} \times 100 \dots\dots\dots (4)$$

(ال علي، 2002: 300).

3- **معدل العائد على الودائع** : يعد معدل العائد على الودائع لمعظم المحللين الماليين واحد من أفضل مقاييس أداء ربحية المصارف ، وتعكس هذه النسبة قدرة إدارة المصرف على الاستفادة من ودايع العملاء من أجل تحقيق الأرباح. (Dufera , 2010 : 29). ويمكن قياسه وفق المعادلة الآتية :

$$\text{الضريبة بعد الربح صافي الودائع مجموع} \times 100 \dots\dots\dots (5)$$

(الدليمي ، 2016 : 146)

ب- **مؤشرات السيولة** : وهي نسبة الموجودات المتداولة إلى المطلوبات المتداولة، ان نسبة السيولة هي اختبار أكثر صرامة للسيولة من النسبة الحالية لأنه يلغي المخزون و النفقات المدفوعة مسبقاً كجزء من الأصول الحالية. (Bhunia et al , 2011 : 270). ويقصد بالسيولة قدرة أو قابلية المنشأة على تسديد التزاماتها المستحقة في تاريخ الاستحقاق، بحيث لا يعرضها ذلك إلى حالة من



العسر المالي عند التسديد. (محمود وحسين، 2012: 46). وتتضمن نسب السيولة النسب الآتية :

1- **نسبة التداول** : تشير هذه النسبة الى المدى الذي تستطيع فيه المنشأة الوفاء بالتزاماتها تجاه مطلوباتها المتداولة من موجوداتها المتداولة في الاجل القصير وهذا يعني توفير السيولة اللازمة لديمومة نشاط المنشأة (نعمة ، 2008 : 98). وتقاس نسبة التداول وفق الصيغة الآتية :

$$\text{المتداولة الموجودات المتداولة المطلوبة} \times 100 \dots\dots\dots (10) \text{ (اللحم وعزريل ، 2016 : 306).}$$

2- **نسبة الرصيد النقدي** : تشير هذه النسبة إلى مدى قدرة الأرصدة النقدية الموجودة في الصندوق، ولدى البنك المركزي، ولدى المصارف الأخرى، وأية أرصدة أخرى، على الوفاء بالالتزامات المالية المترتبة في ذمة المصرف والواجبة التسديد في مواعيدها المحددة (هندي، 2004 : 74). وتقاس هذه النسبة وفق الصيغة الآتية:

$$\text{النقدية الموجودات اجمالي حكمها في وما الودائع} \times 100 \dots\dots\dots (11) \text{ (الموسوي ، 2013 : 111).}$$

المبحث الثالث - تحليل مؤشرات الدراسة والعلاقات الرباطية

أولاً : تحليل مؤشر قرار الاستثمار (X):

تم اختيار نسبة الموجودات المتداولة الى مجموع الموجودات كمؤشر لقياس قرار الاستثمار في هذه الدراسة لانه احد اهم المؤشرات التي يمكن اعتمادها لقياس قرار الاستثمار ، اذ يبين الجدول (2) نتائج نسبة (X1) نسبة الموجودات المتداولة الى مجموع الموجودات (للمصارف عينة الدراسة وخلال المدة الزمنية المعتمدة وكذلك يبين المعدل لكل مصرف على حدة للمدة الزمنية التي تم دراستها والمعدل السنوي على حدة للمصارف عينة الدراسة فضلا عن المعدل العام لكل المصارف خلال السنوات العشر والذي يمثل المعدل المعياري المعتمد لمقارنة النتائج الأخرى.

فعند المقارنة بين المصارف التجارية عينة البحث عن طريق المتوسط لكل مصرف الذي تم احتسابه لكل سنوات الدراسة ، إذ كان مصرف الائتمان هو أعلى المصارف تحقيقاً لنسبة (X1) اذ بلغ (99.54%) وهذا يعني ان مصرف الائتمان هو اقل المصارف عرضة للمخاطرة من بين مصارف عينة الدراسة لانه كلما زادت نسبة الموجودات المتداولة الى مجموع الموجودات انخفضت المخاطرة بسبب قدرة المصرف على تحويلها الى سيولة وبسرعة ، بينما مصرف بابل هو اقل المصارف تحقيقاً لنسبة (X1) اذ بلغ (89.23%) وهذا يعني ان مصرف بابل هو اكثر المصارف عرضة للمخاطرة بسبب توظيف اغلب موجوداته بالموجودات الثابتة والجدير بالذكر ان الموجودات الثابتة تكون اكثر خطورة عند تحويلها الى سيولة من الموجودات المتداولة .

اما اذا ما اردنا المقارنة بين سنوات الدراسة العشر من حيث المعدل السنوي الذي تم تحقيقه لكل سنة من سنوات الدراسة بأخذ المعدل للمصارف عينة الدراسة لكل سنة منفردة نجد ان سنة 2006 هي اكثر سنة



تحقيقاً لنسبة (X1) اذ بلغ (96.13%) وان سنة 2015 هي اقل سنة تحقيقاً لنسبة (X1) بلغت (93.22%) ، وهذا يعني ان سنة 2015 هي اكثر سنة تعرضت فيها المصارف التجارية الى المخاطرة من خلال نسبة (X1) اما سنة 2015 فهي اقل سنة تعرضت فيها المصارف التجارية الى المخاطرة من خلال نسبة (X1) .

اما اذا ما اردنا المقارنة بين المعدلات السنوية والمعدل المعياري الذي تم حسابه للعشر سنوات والمصارف العشرة والذي يمثل معدل القطاع الاجرائي في الدراسة والبالغ (95.35%) وعند مقارنته مع المعدلات السنوية ولكل سنة منفردة نجد ان السنوات (2006 -2007 -2008 -2009 -2010 -2011 -2012-2013) قد حققت معدل اعلى من المعدل المعياري بينما السنوات (2014 -2015) حققت معدلات اقل من المعدل المعياري.

وعند مقارنة المعدل العام او ما يسمى بالمعدل المعياري بالمعدل لكل مصرف فنجد أنّ ستة مصارف كانت اعلى معدل من المعدل المعياري وهي (مصرف بغداد ، المصرف التجاري ، مصرف الاستثمار ، المصرف الاهلي العراقي، مصرف الائتمان ، مصرف دار السلام، مصرف الخليج ، مصرف سومر التجاري) بينما اربعة مصارف حققت معدل اقل من هذا المعدل وه (مصرف الشرق الاوسط ، مصرف بابل ، مصرف الخليج ، مصرف سومر).

الجدول (2) نسبة الموجودات المتداولة الى مجموع الموجودات (X1)(%) للمصارف التجارية عينة الدراسة

السنة / المصرف	بغداد	التجاري	الشرق الاطوسط	الاستثمار	الاهلي	الائتمان	دار السلام	بابل	الخليج	سومر	المتوسط
2006	98.67	98.16	93.02	96.79	98.02	99.38	97.25	96.77	91.74	91.50	96.13
2007	96.97	98.62	93.80	96.55	98.36	99.46	97.83	95.58	94.64	86.15	95.80
2008	97.82	97.02	93.61	96.04	96.86	99.45	98.79	93.58	95.65	91.41	96.02
2009	98.19	98.64	91.57	95.88	96.73	99.52	98.68	91.48	93.68	92.37	95.67
2010	96.85	99.25	89.84	96.67	96.41	99.78	99.06	90.36	92.82	93.71	95.48
2011	96.11	99.37	90.05	95.85	97.84	99.73	99.14	90.15	94.32	94.57	95.71
2012	96.67	99.39	91.17	95.87	98.30	99.48	99.00	90.33	94.55	93.78	95.85
2013	96.78	99.52	88.70	97.10	98.41	99.52	99.27	87.29	94.65	94.60	95.58
2014	96.86	99.68	86.26	96.89	97.56	99.54	97.40	77.55	93.59	95.08	94.04
2015	94.62	99.77	85.63	96.99	95.81	99.54	94.04	79.25	93.84	92.67	93.22
المتوسط	96.95	98.94	90.37	96.46	97.43	99.54	98.05	89.23	93.95	92.58	95.35

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على القوائم المالية للمصارف عينة الدراسة للسنوات 2006-2015 باستخدام مخرجات الحاسبة الالكترونية

ثانيا : تحليل مؤشرات الاداء المالي (Y) :

تم اختيار معدل العائد على الاموال المتاحة (Y1) كمؤشر لقياس الاداء المالي ، اذ بين الجدول رقم (3) نتائج نسبة (y1) للمصارف عينة الدراسة وخلال المدة الزمنية المعتمدة وكذلك يبين المعدل لكل مصرف على حدة للمدة الزمنية التي تم دراستها والمعدل السنوي على حدة للمصارف عينة الدراسة فضلا عن



المعدل العام لكل المصارف خلال السنوات العشر الذي يمثل المعدل المعياري المعتمد لمقارنة النتائج الأخرى.

فعند المقارنة بين المصارف التجارية عينة البحث عن طريق المتوسط لكل مصرف الذي تم احتسابه لكل سنوات الدراسة ، إذ كان مصرف الخليج هو أعلى المصارف تحقيقاً لمعدل العائد على الاموال المتاحة (٧١) اذ بلغ (12.08%) وهذا يعني ان مصرف الخليج هو افضل مصرف من حيث تحقيقه للعائد على الاموال المتاحة بين مصارف عينة الدراسة بينما مصرف دارالسلام هو اقل المصارف تحقيقاً لمعدل العائد على الاموال المتاحة اذ بلغ (1.72%) وهذا يعني ان مصرف دار السلام هو اقل المصارف تحقيقاً للعائد على الاموال المتاحة خلال فترة الدراسة .

اما اذا ما اردنا المقارنة بين سنوات الدراسة العشر من حيث المعدل السنوي الذي تم تحقيقه لكل سنة من سنوات الدراسة بأخذ المعدل للمصارف عينة الدراسة لكل سنة منفردة نجد ان سنة 2008 هي اكثر سنة تحقيقاً لمعدل العائد على الاموال المتاحة اذ بلغ (8.82%) وان سنة 2015 هي اقل سنة حققت معدل عائد على الاموال المتاحة بلغ (3.00%) ، وهذا يعني ان سنة 2008 هي اكثر سنة حققت فيها المصارف التجارية معدل عائد على الاموال المتاحة اما سنة 2015 فهي اقل سنة حققت فيها المصارف معدل عائد على الاموال المتاحة .

اما اذا ما اردنا المقارنة بين المعدلات السنوية والمعدل المعياري الذي تم حسابه للعشر سنوات والمصارف العشرة والذي يمثل معدل القطاع الاجرائي في الدراسة والبالغ (6.24%) ، وعند مقارنة مع المعدلات السنوية ولكل سنة منفردة نجد ان السنوات (2007 - 2008 - 2009 - 2010 - 2012) قد حققت معدل اعلى من المعدل المعياري بينما السنوات (2006 - 2011 - 2013 - 2014 - 2015) حققت معدلات اقل من المعدل المعياري.

وعند مقارنة المعدل العام او ما يسمى بالمعدل المعياري بالمعدل لكل مصرف فنجد ان سبعة مصارف كانت اقل معدل من المعدل المعياري وهي (مصرف بغداد، مصرف الشرق الاوسط ، مصرف الإستثمار العراقي، والمصرف الاهلي العراقي، مصرف دار السلام للإستثمار ، مصرف بابل ، مصرف سومر التجاري) بينما ثلاثة مصارف كانت اعلى من هذا المعدل وهي (المصرف التجاري ، مصرف الأتمان ، ومصرف الخليج) .

ومما سبق نستنتج ان مصرف الخليج هو افضل المصارف من حيث الاداء المالي بالاعتماد على مؤشر معدل العائد على الاموال المتاحة اما اسوء مصرف من حيث الاداء المالي بالاعتماد على مؤشر العائد على الاموال المتاحة هو مصرف دار السلام ، لانه اقل مصرف حقق معدل عائد على الاموال المتاحة .

الجدول (3) نسبة معدل العائد على الاموال المتاحة (Y1) (%) للمصارف التجارية عينة الدراسة

السنة / المصرف	بغداد	التجاري	الشرق الاطوسط	الاستثمار	الاهلي	الانتمان	دار السلام	بابل	الخليج	سومر	المتوسط
2006	5.17	6.59	4.10	0.43	0.00	8.80	0.00	10.67	8.66	18.75	5.58
2007	13.98	6.13	9.29	9.71	4.70	13.10	0.78	10.67	9.82	9.18	8.74
2008	10.72	8.74	6.45	6.77	8.30	11.03	4.30	7.49	22.22	2.20	8.82
2009	3.90	18.51	3.44	3.51	1.33	5.58	2.76	3.36	13.83	23.45	7.96
2010	2.84	32.57	2.93	7.00	2.67	4.62	0.40	3.56	8.11	1.04	6.57
2011	4.58	6.59	4.99	6.36	2.27	8.04	1.99	3.27	12.03	0.40	5.05
2012	3.09	9.62	5.23	0.87	5.98	12.59	3.14	2.34	19.28	0.80	6.29
2013	3.16	4.63	4.95	11.58	3.62	5.86	3.16	3.94	12.86	0.72	5.45
2014	3.82	6.85	1.03	8.12	1.70	6.67	2.68	8.16	9.90	0.79	4.97
2015	0.56	5.05	1.67	4.84	0.74	3.94	2.75	4.67	4.03	1.76	3.00
المتوسط	5.18	10.53	4.41	5.92	2.87	8.02	1.72	5.81	12.08	5.91	6.24

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على القوائم المالية للمصارف عينة الدراسة للسنوات 2006-2015 باستخدام مخرجات الحاسبة الالكترونية.

رابعاً: تحليل العلاقات بين مؤشرات الدراسة :

خصت هذه الفقرة لإجراء التحليل الإحصائي للعلاقات الرابطة بين متغيرات الدراسة ومؤشراتها وكذلك اختبار فرضيات الدراسة وبيان مدى قبول هذه الفرضيات او عدم قبولها، وتهدف هذه الفقرة ايضا الى تحليل علاقة الارتباط والأثر لمؤشرات المتغير المستقل المتمثل بقرار الاستثمار (X) والتي هي نسبة الموجودات المتداولة الى مجموع الموجودات (X1) في مؤشرات المتغير التابع الاداء المالي (Y) التي هي معدل العائد على الاموال المتاحة (Y1) وذلك بالاعتماد على مجموعة من المقاييس والاساليب الاحصائية التي تم ايجاد قيمتها بواسطة البرامج المكتبية والاحصائية الخاصة بالحاسبة الالكترونية والتي هي: (IBM SPSS Statistics v.22) و (Microsoft Excel 2013).

1- تحليل علاقة الارتباط بين نسبة الموجودات المتداولة الى مجموع الموجودات (X1) و الاداء المالي (Y):

أ- لاختبار الفرضية وتحليلها والتي تنص على (وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية معنوية بين قرار الاستثمار و الاداء المالي) تم استخدام معامل الارتباط البسيط (r) كمقياس إحصائي لتحديد نوع العلاقة وقوتها بين نسبة (X1) ونسبة (Y1) كما تم استخدام اختبار (t) لمعرفة معنوية هذه العلاقة. ومن خلال الجدول (4) يظهر وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية ومعنوية بين نسبة (X1) ونسبة (Y1) تراوحت درجتها من قوية جدا الى متوسطة وكانت العلاقة طردية في المصارف جميعها وبالنسبة لقيم t المحسوبة تحت درجة معنوية (5%) فقد كانت جميعها اكبر من قيمة t الجدولية البالغة (1.833) وهذا يشير الى ان علاقة الارتباط معنوية، وقد حقق مصرف بغداد أقوى علاقة



ارتباط بين النسبتين المتمثلة ب (x_1) و (y_1) وقد كانت هذه العلاقة طردية إذ بلغت درجتها (0.82) في حين ان ادنى علاقة ارتباط كانت في مصرف سومر الذي بلغت درجة الارتباط فيه (0.61) وهي علاقة طردية متوسطة وتراوحت النسب الاخرى بين هاتين النسبتين. ومن خلال الجدول (6) الذي يظهر فيه علاقة الارتباط واختبار t بين متوسط معدل العائد على الموجودات (AX1) ومتوسط مؤشرات الاداء المالي (AY) وهو يشير الى وجود علاقة ارتباط طردية قوية بين نسبة الموجودات المتداولة الى مجموع الموجودات (AX1) و متوسط معدل العائد على الاموال المتاحة (AY1)، وان قيم t المحسوبة تحت مستوى معنوية (5%) كانت اكبر من قيم t الجدولية البالغة (1.833) وهذا يشير الى معنوية علاقة الارتباط بين المعدلات.

2- تحليل علاقة الأثر بين نسبة الموجودات المتداولة الى مجموع الموجودات (x1) و الاداء المالي (Y):

لتحليل واختبار الفرضية التي نصت على (وجود علاقة أثر ذات دلالة إحصائية معنوية لقرار الاستثمار في الاداء المالي) ولإثبات هذه الفرضية تم استخدام معامل الانحدار البسيط (b) واستخدام اختبار (F) لاختبار معنويته، وكذلك تم استخدام معامل التحديد (R^2) الذي يقيس نسبة ما تفسره نسبة الموجودات المتداولة الى مجموع الموجودات من تغيرات تأثرت بها الاداء المالي وهذا ما يشير اليه الجدول رقم (4) والذي يتبين من خلاله حساب هذه المقاييس الإحصائية بين نسبة الموجودات المتداولة الى مجموع الموجودات (x1) و الاداء المالي التي هي : معدل العائد على الاموال المتاحة (Y1)، إذ ظهرت نتائج علاقة الأثر بين هذه المؤشرات وكذلك اختبار F المحسوبة التي كانت اكبر من F الجدولية التي بلغت (5.3177) بدرجة حرية (8/1) عند مستوى معنوية (5%) في جميع اختبارات نتائج الأثر وهذا يدل على معنوية علاقة الأثر بين معدل العائد على الموجودات (X1) والاداء المالي (Y).

وأما عند اجراء التحليل الإحصائي لعلاقة الأثر واختبار F وتحليل (R^2) بين متوسط نسبة الموجودات المتداولة الى مجموع الموجودات (AX1) ومتوسط نسبة الاداء المالي (AY) نرى ذلك من خلال الجدول رقم (5) الذي يظهر فيه وجود أثر لـ (AX1) في (AY1) للمصارف التجارية عينة الدراسة وهي ذات دلالة معنوية لان اختبار F المحسوبة كان اكبر من F الجدولية البالغة (5.3177) بدرجة حرية (8/1) تحت مستوى معنوية (5%) وهذا يشير الى معنوية علاقة الأثر بين المعدلات، وتظهر نتائج معامل التحديد (R^2) التي تشير الى ان التغيرات في متوسط مؤشرات الاداء المالي يمكن تفسيرها عن طريق التغيرات الحاصلة في متوسط نسبة الموجودات المتداولة الى مجموع الموجودات.

الجدول (4) علاقة الارتباط و الأثر بين نسبة الموجودات المتداولة الى مجموع الموجودات (X1) في مؤشرات الاداء المالي (Y) واختبار T و F ومعامل التحديد R^2

Y1					المؤشر	ت
F	R2	b	t	r	المصرف/العلاقة	
9.613	0.68	1.110	4.330	0.82	بغداد	1
9.165	0.59	1.262	3.632	0.77	التجاري	2
9.021	0.53	1.404	3.214	0.73	الشرق الاوسط	3
9.001	0.49	1.526	2.949	0.70	الاستثمار	4
9.008	0.52	1.439	3.131	0.72	الاهلي	5
9.275	0.62	1.208	3.840	0.79	الائتمان	6
9.006	0.52	1.447	3.113	0.72	دار السلام	7
9.139	0.59	1.278	3.575	0.77	بابل	8
9.155	0.41	1.837	2.492	0.64	الخليج	9
9.335	0.37	2.042	2.285	0.61	سومر	10

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج الاحصائي (IBM SPSS Statistics v.22).

الجدول (5) علاقة الارتباط و الأثر بين متوسط نسبة الموجودات المتداولة الى مجموع الموجودات (X1) في متوسط مؤشرات الاداء المالي (Y) واختبار T و F ومعامل التحديد R^2

AY1					المؤشر	ت
F	R2	b	t	r	المعدل/العلاقة	
9.006	0.52	1.021	3.113	0.72	AX1	

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج الاحصائي (IBM SPSS Statistics v.22).

المبحث الرابع - الاستنتاجات والتوصيات

اولا : الاستنتاجات :

- 1- ان المصارف عينة الدراسة تستثمر بالموجودات المتداولة بشكل اكبر من الموجودات الثابتة وبالتالي فانها سوف تكون اقل عرضة للمخاطرة (انخفاض السيولة) بالمقابل فانها سوف تطلب معدل عائد يتناسب مع المخاطرة التي تتحملها.
- 2- ان المصارف التجارية عينة الدراسة تمتلك مخاطر قليلة بسبب استثمارها بالموجودات المتداولة بشكل اكبر بكثير من الموجودات الثابتة وبالتالي فانها سوف تكون قادرة على الالتزام والوفاء بالالتزامات اتجاه الاخرين
- 3- بينت النتائج صحة الفرضية الاولى للدراسة التي اشارت إلى وجود علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية ومعنوية بين قرار الاستثمار والاداء المالي.
- 4- أظهرت النتائج صحة فرضية الوجود لعلاقة الاثر ذات الدلالة الاحصائية والمعنوية للمتغير المستقل (قرار الاستثمار) في المتغير التابع (الاداء المالي).
- 5- ان المصارف التجارية العراقية تعمل في بيئة اعمال مضطربة وغير مستقره مما يتطلب الاهتمام بالمتغيرات التي اعتمدها الدراسة وكيفية تحليلها والمؤشرات المعتمدة فيها .

ثانيا : التوصيات

- 1- ضرورة الاهتمام بمؤشرات او نسب قرار الاستثمار في المصارف التجارية لما لها من اهمية كبيرة في التأثير بمستويات الاداء المالي وبالتالي التأثير على مستويات تحقيق الأهداف الاستراتيجية لتلك المصارف .
- 2- ضرورة دراسة قرارات الاستثمار من قبل الادارات العليا في المصارف التجارية وتبني الأفكار التي تكون لها من دور كبير في ترشيد هذه القرارات في المصارف التجارية عينة الدراسة في بيئة الأعمال العراقية وخصوصا في قطاع العمل المصرفي .
- 3- على المصارف التجارية مراعات الاهتمام لعلاقة الاثر لقرار الاستثمار في موجوداتها وما سيعكسه من اثر على الاداء المالي لنشاطاتها .
- 4- توصي الدراسة على ضرورة الاهتمام بقياس معدل العائد على الاموال المتاحة لمعرفة الارباح التي تحققها المصارف فضلا عن اعتمادها كمؤشرات لقياس ادائها المالي.
- 5- ينبغي الاهتمام بعلاقة الارتباط بين قرار الاستثمار والاداء المالي وبالتالي اختيار الاستثمارات التي من شأنها ان تحقق عوائد جيدة وبالنتيجة الحصول على اداء مالي جيد .
- 6- توصي الدراسة بضرورة مشاركة المصارف التجارية في الندوات والمؤتمرات التي تعقدها المؤسسات العلمية المعنية بالعمل المصرفي، وذلك للاستفادة من الخبرات والكفاءات العلمية في مجال العمل المصرفي والاطلاع على الطرائق والاساليب والمتطلبات الحديثة في العمل المصرفي.
- 7- ضرورة تبني المؤشرات المعتمدة في الدراسة من قبل المصارف التجارية كأدوات لتقييم الاداء والحكم على مستويات النجاح في تحقيق الاهداف .
- 8- ضرورة الاخذ بالحسبان المبادلة بين العائد والمخاطرة في بناء قرار الاستثمار في المصارف التجارية .
- 9- توصي الدراسة بضرورة التنوع في الاستثمارات للمصارف التجارية والدخول في المشاريع والاستثمارات الدولية كخيارات استثمارية جديدة لتلافي المخاطرة التي تتعرض اليها بيئة الاعمال العراقية.

المصادر

المصادر العربية :

الكتب :

- 1- أبو حمد، رضا صاحب وقُدوري، مشعل، "إدارة المصارف"، جامعة الموصل، 2005.
- 2- آل علي، رضا صاحب أبو حمد . إدارة المصارف مدخل تحليل كمي معاصر . عمان: دار الفكر . 2002.
- 3- التميمي، أرشد فؤاد ، وسلام ،اسامة عزمي ، "الاستثمار بالأوراق المالية تحليل وادارة" ، دار المسيرة ، عمان، 2004.
- 4- الزبيدي ، حمزة محمود، "الإدارة المالية المتقدمة" ، ط1 ، دار الوراق للنشر والتوزيع ، عمان ، 2004.
- 5- سعيد ، عبد السلام لفته ، "خصوصية العمل المصرفي" ط 2، دار الدكتور، بغداد، 2012.
- 6- الشواورة ، فيصل محمود " الاستثمار في بورصة الاوراق المالية الاسس النظرية والعلمية " ط 1 ، دار وائل للنشر والتوزيع ، 2008 .

الرسائل والاطاريح :

- 7- أبو الضيف ناهض خضر ، "أثر التحليل الفني على قرار المستثمرين في بورصة فلسطين" ، رسالة ماجستير ، محاسبة وتمويل، كلية التجارة، الجامعة الاسلامية، غزة، 2011 .
- 8- الجليحاوي ، زينب جواد عبيد غالي " أثر الخدمات المصرفية غير المربحة على الأداء المصرفي" ، رسالة ماجستير مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد في جامعة كربلاء، 2010.
- 9- الموسوي ، سعدي احمد حميد " ديناميكية هيكل رأس المال وفقاً لفلسفة نظرية الالتقاط وانعكاسها على الأداء المالي الاستراتيجي" دراسة تحليلية للمصارف التجارية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، أطروحة دكتوراة مقدمة الى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد - الجامعة المستنصرية 2013.

البحوث والمقالات :

- 10- ذرايت ، خديجة و مبروكة ، معطا الله " تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية " دراسة حالة شركة البناء للجنوب و الجنوب الكبير BATISUD بورقلة ، رسالة لنيل شهادة الليسانس، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير- قسم علوم اقتصادية- جامعة قاصدي مرباح، 2014.
- 11- الدليمي ، حيدر حمزة جواد و الكعبي ، مسلم احذية " إدارة علاقات الزبون وأثرها في الأداء المالي" دراسة تحليلية في عينة من المصارف الحكومية العراقية، مجلة الإدارة والاقتصاد المجلد 39، العدد 108 لسنة 2016.
- 12- عبد الرحمن ، تانية قادر ، و سليمان يالجين فاتح " تقييم المشاريع الاستثمارية ودورها في اتخاذ القرار " مجلة جامعة كركوك للدراسات الانسانية ، المجلد 2 ، العدد 2 ، لسنة 2007 ، الصفحات 224-234.
- 13- عوض ، قسمة صابر " تأثير مؤشرات التحليل المالي في ترشيد القرارات الاستثمارية" محور العلوم المالية والمصرفية القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية المجلد9، العدد 2 ، لسنة 2007 .
- 14- اللحام ، محمود عزت و عزريل، ايمن هشام " دور التحليل المالي في تحديد مسار المؤسسة الاقتصادي" دراسة ميدانية في الشركات التجارية في محافظة نابلس، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية ، العدد 49 لسنة 2016.
- 15- محمود ، صدام محمد و حسين ، علي ابراهيم " الاستخدام المحاسبي للمقارنة المرجعية باعتماد النسب المالية وبطاقات الأداء المتوازن كأدوات لها في تقويم الأداء المالي للمصارف" دراسة تطبيقية في مصرف الموصل للتنمية والاستثمار ، مجلة تنمية الرافدين العدد 113 ، المجلد 35 لسنة 2012.
- 16- محمود جمام ، و دوباش اميرة " تأثير جودة المعلومات المحاسبية على اتخاذ القرارات الاستثمارية" دراسة عينة من المؤسسات الاقتصادية بولاية قسنطينة ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، العدد 47 لسنة 2016 الصفحات 81-104.



- 17- مسعودي ، سناء " تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية " دراسة حالة وكالتي CPA و BNA بالوادي ، رسالة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير -قسم العلوم الاقتصادية- جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، 2010.
- 18- الموسوي ، عباس نوار كحيط و الدباغ لقمان محمد ايوب و الجبوري جميلة حمران نامس " تحليل العلاقة بين الإفصاح البيئي والاداء المالي للوحدات الاقتصادية " دراسته تحليلية لعينه من الشركات الصناعية المدرجة في سوق عمان للاوراق المالية، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية تصدر عن كلية الإدارة والاقتصاد/جامعة واسط العدد: 12 لسنة 2016.
- 19- نعمة ، عماد صالح " تقويم أداء الشركات باستخدام النسب المالية " دراسة تطبيقية في شركة صلاح الدين العامة ، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، العدد 9 لسنة 2008.

المصادر الأجنبية :

A: Books

- 20- Berk, Jonathan & DeMarzo, Peter & Harford, Jarrad, "Fundamentals of Corporate Finance", 2nd ed, Prentice Hall, USA, 2012.
- 21- Brigham, Eugene F. & Houston, Joel F., **Fundamentals of Financial Management**, 12th ed, South-Western, 2009.
- 22- Hitchner James R. " **Financial Valuation Applications and Models**" John Wiley & Sons, Inc New Jersey 2003.
- 23- Horne, James C. Van & Wachowicz, John M., " **Fundamentals of Financial Management**", 13th ed, Pearson Education Limited, Edinburgh, 2009.
- 24- Mcmillan Edward J. " **Not-for profit budgeting Budgeting and Financial Management**" 2nd ed , John Wiley & Sons, Inc 2003.
- 25- Miller, Alex & Dess, Gregory, G. " **Strategic Management**", 2nd ed., Mc – Graw – Hill Book Company, 1996.
- 26- Piget Patrick, " **Décision d' investissement Incertitude et information**", Ed Economica, paris, 2011.

C: Researches & Articles

- 27- Bhunia, Amalendu & Mukhuti Somnath & Roy Gautam" **Financial Performance Analysis-A Case Study**" Current Research Journal of Social Sciences 3(3), 2011.
- 28- Dufera Abdi " **Financial performance evaluation** " A Case Study of Awash International Bank , Mekelle, Ethiopia Reg. No0014/01, 2010.
- 29- Jagongo, A. O., & Mutswenje, V. S. " **A survey of the factors influencing investment decisions: the case of individual investors at the NSE nternational Journal of Humanities and Social Science Vol. 4 No. 4, 2014.**
- 30- Poznanski Julie & Bryn Sadownik & Irene Gannitsos " **Financial Ratio Analysis**" 2013.